

العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية

الجزء الثاني (1946 – 1963)

الكاتب: حليم الصالح

أبحاث سياسية

مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مؤسّسة بحثية مستقلة غير ربحية، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري والصراع الدائر في سورية وعليها، وسيناريوهات المستقبل، كما تهتم بالقضايا العربية والإقليمية.

حليم الصالح:

أكاديمي وباحث سوري، له العديد من الدراسات والمقالات في مراكز البحوث والمجلات السورية والعربية.



العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية

الجزء الثاني (1946 – 1963)

المحتويات

أولًا: سياسات الحكومات السورية تجاه العلويين في الأعوام الأولى بعد الاستقلال 5
ثانيًا: مرحلة الانقلابات العسكرية (1949 – 1954) ودور الضباط العلويين فيها.................................... 9
ثالثًا: الدور العلوي في الخمسينيات وحتى انقلاب 1963 15
خاتمة 25
المراجع 27



أولًا: سياسات الحكومات السورية تجاه العلويين في الأعوام الأولى بعد الاستقلال

بعد وعود حكومة فرنسا الحرة عام 1941، أُعلِن استقلال سورية ولبنان عام 1943، غير أن استقلال سورية تأخر حتى 17 نيسان/ أبريل 1946، عند انسحاب آخر جندي فرنسي من الساحل السوري، بما سمّي بيوم الجلاء. وكانت سورية ولبنان قد دُعيتا إلى مؤتمر سان فرنسيسكو، بعد وقوف البلدَين شكليًا ضد ألمانيا واليابان، في 27 شباط/ فبراير 1945، ما عزز مكانتهما كدولتين مستقلتين، باعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، من دون الاعتراف لفرنسا بوضع خاص لها في الدولتين، مثلما ارتأت بريطانيا[1].

ولم يحصل الاستقرار المرجو بعد الاستقلال، بسبب «عدم الانسجام الكامن في الجسم السياسي، بمستوياته المتفاوتة، لجهة التطور والمعرفة والثروة، ثم الانقسام بين أديان وطوائف، إلى جانب الولاءات الإقليمية، وغياب ثقافة احترام القانون، والنفور من الحكومات، والطبع القومي القابل للاستثارة، والخبرة المحدودة، والمصالح الشخصية، والأحزاب السياسية هشة الجذور، واختراق السياسات الحزبية للضباط على نطاق واسع... لقد كان وجود الانتداب يموّه المشكلة ويحجبها في كثير من الأحيان»[2].

بعد كلام لونغريغ هذا، يحق لنا أن نتساءل عما كان يوحِّد هذا الجسم السياسي بالفعل؟ بل يمكن القول بأن هذه المشاكل ما تزال قائمة حتى الآن، وأنها كشفت عن نفسها بصورة فاقعة بعد ثورة 2011، من بين كم كبير من المشاكل غير المحلولة في التاريخ السوري، وقد تمثل الحل على الطريقة السورية عن طريق سياسة الهروب إلى الأمام دومًا، وهذا ما وسم تاريخ سورية «الوطني» كله، بحيث عدنا إلى طرح الأسئلة ذاتها بعد مئة عام!

قُبيل الاستقلال، احتدم التنافس بين الحكومة السورية وفرنسا على كسب العلويين والسيطرة على منطقتهم، فبينما فكر الفرنسيون بتشكيل حكومة علوية تعلن استقلال الجمهورية العلوية أو إحداث انقلاب في القيادات السياسية واستبدال التقليدية منها بقيادات عشائرية جديدة[3]، عملت الحكومة السورية بعد الاستقلال على تقطيع الأوصال بين العشائر والأفخاذ لقطع الطريق على أي تمرد، وهي سياسة كانت صحيحة، برأي محمد هواش، ولكن مشكلتها أنها ضربت الجميع بدون تفريق، ما ترك فراغًا لم تلبث أن ملأته الأحزاب العقائدية[4].

وفي إشارة إلى استمرار حالة الفقر في المجتمع العلوي، بعد مضي 4 سنوات على الجلاء، يشير باتريك سيل إلى أن نحو عشرة آلاف من البنات العلويات كنّ يخدمن في بيوت دمشق عام 1950[5].

(1) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص 435.

(2) المرجع نفسه، ص 449.

(3) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 342.

(4) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 343. في الواقع، يريد هواش القول، بطريقة ما، بأنه كان على الحكومة أن تراعي وضع عشيرته، المتاورة، وحليفها صالح العلي، كحلفاء لحكومات الداخل منذ زمن المملكة العربية السورية أو عهد الملك فيصل - الباحث.

(5) لم يقتصر ذلك على مدينة دمشق، وخدمت مئات الفتيات في اللاذقية وطرابلس وبيروت. يُعدّ هذا الموضوع من أكثر الأمور خلافًا وإشكاليةً بين العلويين، ولم يكن ليتم من دون نوع من الفتاوى أو الصمت من قبل بعض المشايخ الذين ستزداد نسبة زكاتهم من دخل الفتيات. ومع أن بعض المشايخ عارضوا ذلك، بقي الفقر من أهم الأسباب الضاغطة. من جهة ثانية، كان للفتيات (الخادمات) دور مهم في تطوير وإدارة التدبير

ووصف باتريك سيل بعض مظاهر الاستغلال في محافظة اللاذقية. ويضاف إلى ذلك أن العلويين أُدينوا بعد الجلاء بأنهم غير موالين للحكومة الوطنية، وأنهم خدموا في القوات الخاصة لجيش الشرق[6].

من جهة ثانية، شهدت سنوات الخمسينيات نوعًا من الجموح العلوي باتجاه التعلّم والثروة والسلطة، كردة فعل على تاريخ من الاضطهاد والعزلة[7]. ومن ضمن مسارات هذا الجموح العلوي، الميل إلى اعتناق «الأفكار العلمانية التي تنادي بها الأحزاب العقائدية، والتي كانت جذابة بشكل خاص لشباب الأقليات، الذين لم يشعروا بالارتياح لربط القومية العربية بالإسلام»[8]. في هذه المرحلة، برز تناقض جديد بين العلمانيين والإسلاميين، تمثل على أرض الواقع ببداية ظهور صراعٍ بعثي – إخواني، لا تخفى مقاصده الطائفية[9].

يقول محمد معروف (العلوي الوحدوي) عن هذه المرحلة بأن «الدولة وضعت منذ الاستقلال هدفها في إضعاف الزعماء التقليديين في كل من جبل الدروز ومنطقة العلويين، ولا سيما مَن تعاون مع الفرنسيين، وتصفية من يشكل خطرًا على الأمن العام في الدولة الحديثة». واعتبر معروف ذلك ضروريًا، «لأن الاستقلال طري العود، وثمة خوف من عودة الفرنسيين»[10].

ومع ذلك، فإن معظم النخب العلوية خاب أملها من سياسات الكتلة الوطنية بعد الاستقلال، وكانت قد حصلت على حقوق لم تكن لتحلم بها إبان الانتداب الفرنسي، فوجد بعضها الفرصة مناسبة لركوب قطارَ الأحزاب العقائدية والجيش، من أجل الفوز بحصص سياسية أكبر من الكعكة الوطنية الهشة، وقد اعتقدت بأنها حُرمت منها عند إعادة توحيد الدول السورية (1936 – 1939)، متهمةً الحكم الوطني بأنه لم يحترم ما تم الاتفاق عليه من أجل انضمام دولتهم إلى الدولة السورية عام 1936، أي الاستقلال الإداري والمالي لمنطقتهم.

ففي 9 كانون الأول/ ديسمبر 1945، ألغي الاستقلال الإداري والمالي لمحافظة اللاذقية، وهو الأمر الذي أصرت فرنسا على الإبقاء عليه بعد إلغاء دولة العلويين، فأدى ذلك إلى حركة تمرد واسعة في المنطقة تزعمها سلمان المرشد، وأفضت إلى إعدامه بعد الجلاء بثلاثة أشهر[11]. قبل ذلك، في 31 تموز/ يوليو 1945، وعند تشكيل الجيش الوطني، تمردت فرقة المشاة الثانية من القوات الخاصة للشرق ذات الأغلبية العلوية، وتم الاستيلاء على مخازن الأسلحة

المنزلي في الريف العلوي، كما ذكر باتريك سيل، وبخاصة اللواتي عملن في لبنان، وانعكس ذلك إيجابيًا على البيئات العلوية التي خدمت بناتها في المدن، بخلاف التي لم تتقبل ذلك، على مبدأ (رُبّ ضارة نافعة)! – الباحث.

(6) باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، ص 49.

(7) المرجع نفسه، ص 44.

(8) المرجع نفسه، ص 50.

(9) المرجع نفسه، ص 55. في هذا السياق، يُورد باتريك سيل حادثة قام فيها أحد عناصر الإخوان المسلمين بطعن حافظ أسد البعثي في ظهره، عام 1948. وليس من المعروف إلى أية درجة أوغرت هذه الحادثة صدر حافظ الأسد ضد الإخوان، وأثرها في المعركة المفتوحة معهم أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي - الباحث.

(10) محمد معروف، أيام عشتها (1949 – 1969): الانقلابات العسكرية وأسرارها في سوريا، ص 56. إن تبرير محمد معروف لتصرفات الدولة هنا مردّه إلى خلفية تحالف عشيرته (المتاورة) مع الحكومات الوطنية منذ ثورة صالح العلي، ودعمها لهذا الأخير ضد الفرنسيين. وثمة موقف طبقي يتمثل بانسجام مصالح العائلات العشائرية العلوية شبه الإقطاعية مع النخب الإقطاعية السورية، وكان أن عاملهم البعثيون بعد عام 1963 المعاملة ذاتها، وفصلوا ابن زعيم عشيرته محمد الهواش من الجيش، بينما بقي هو ملاحقًا ومنفيًا في الخارج حتى السبعينيات – الباحث.

(11) أكرم الحوراني، مذكرات، (الجزء الأول) ص 457. كما حدث تمرد مماثل في محافظة السويداء. المصدر نفسه.



من أجل عدم وصولها إلى الحكومة الوطنية[12].

وعن سلمان المرشد في هذه المرحلة، يعتبر لونغريغ أن عدم تعاونه هو ما أفضى إلى اعتقاله في دمشق وإعدامه (1946)، وأن هذا الإعدام ترك آثارًا ممتازة على استقرار منطقة العلويين[13]، فضلًا عن توصيفه غير اللائق لشخصية المرشد[14]. في الواقع، كان الأمر أكثر تعقيدًا، وكان إعدام المرشد فعلًا تأديبيًا مدبّرًا للإطاحة بأحد أهم الشخصيات السياسية العلوية، كما روى أحمد نهاد السياف في مذكراته[15]، وربما كانتقام لمطالبة العلويين بالانفصال أو باللامركزية بدعم من الفرنسيين. وإن هذا الإعدام، علاوة على التنكيل بأبناء المرشد ومناصريه[16] لسنوات طويلة، سيُسهم في مأسسة الحركة المرشدية بصورة شبه سرية، وتطوير عصبية متينة للدفاع عن «الدين الجديد» والنفس. ولم يكن العلويون قد نسوا إعدام المرشد حتى جاء إعدام آخر ليهز وجدانهم؛ إعدام الثائر شاهين خضر، والملقب بأبي علي شاهين، في اللاذقية عام 1949[17].

كما كثرت الانتهاكات في أنحاء الجبل العلوي في السنوات الأولى بعد الاستقلال من قبل حكومة جميل مردم بك، وأخذت تصرفات الشرطة طابعًا انتقاميًا، ما ذكَّر العلويين بممارسات العثمانيين. وربما تعتبر هذه الفترة في الضمير الجماعي العلوي كـ «أحد أسوأ العهود التي مرت على العلويين، وصار المستعمر الفرنسي، بالمقارنة، هو الإنسانية بذاتها»[18].

(12) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية (1918 – 2000)، ص 119.

(13) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص 427.

(14) يصف لونغريغ سلمان المرشد بـ «البدين والماكر وشبه المجنون»! لونغريغ، ص 427. في الواقع، لم تكن العلاقات ودية بين الإنكليز والمرشد، وشابها الكثير بخاصة في عامي 1941 و1942 حيث وقف الإنكليز ضد ممارسات المرشد وأنصاره في حوادث الجبل، بينما ساند الفرنسيون المرشد بقوة. انظر: محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 305 وما بعدها. ويبدو أن الكاتب، الذي عمل كضابط سابق في المنطقة، قد عاش هذه الأحداث، وكان له موقف شخصي من المرشد حتى يصفه بهذه الطريقة غير اللائقة - الباحث.

(15) أحمد نهاد السياف، شعاع قبل الفجر، (إصدار خاص، 2005).

(16) تزعم مجيب سلمان المرشد (تولد 1930) الحركة المرشدية بعد إعدام أبيه عام 1946، وتم اغتياله من قبل آمر الشرطة العسكرية النقيب عبد الحق شحادة في قرية الصير بسهل الغاب، في عهد أديب الشيشكلي، في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952، فتزعم أخوه ساجي الحركة من بعده – مصادر متقاطعة.

(17) تم تناول قصة أبي علي شاهين في أكثر من عمل أدبي، ومنها إخراج نبيل المالح، في سبعينيات القرن العشرين، لفيلم سينمائي باسم «الفهد» عن رواية حيدر حيدر، بالاسم نفسه - الباحث.

(18) للمزيد من التفاصيل، انظر: محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 344.



ثانيًا: مرحلة الانقلابات العسكرية (1949 – 1954) ودور الضباط العلويين فيها

تمهيد

تعدُّ الموجة الأولى من الانقلابات العسكرية[19] (1949 – 1954) دليلًا على الخلل في العلاقة بين المؤسسة السياسية والجيش، وربما أفضى هذا الخلل إلى اتفاق العسكريين والسياسيين على تسليم سورية لعبد الناصر في عام 1958. كان معظم قادة الانقلابات ومجالسهم العسكرية قد خدموا في القوات الخاصة للشرق (Troupes Speciales du levant)، وقد نشؤوا في انفصام عن القيادات السياسية ذات الصلاحيات الإدارية وغير الحاكمة فعليًا، إلا بحدود ما يرسمه لها المفوضون الساميون الفرنسيون.

واستمر الانفصام بين القيادات السياسية والعسكرية بعد الاستقلال، وإنْ صار الجيش الوطني، المؤلف من القوات الخاصة للشرق أساسًا، يأتمر بأوامر السلطة الوطنية. وكانت حرب فلسطين 1948 هي «القشة التي قصمت ظهر البعير»، لبدء سلسلة الانقلابات العسكرية. فقد أدى خفض عديد الجيش من 7000 إلى 2500، عندما كانت الحرب في فلسطين تلوح في الأفق، إلى توتّر بين القادة السياسيين والجيش ومهّد، مع أسباب أخرى، لأول انقلاب عسكري في عام[20] 1949.

وتصاعد الخلاف بين الجيش وحكومة جميل مردم بك في أثناء حرب الإنقاذ، وحسب الضابط في جيش الإنقاذ محمد معروف[21]، فإن جميل مردم بك، بعد أن شكل الوزارة وقتها، لم يصافح الضباط في إحدى زياراته لقطعة من الجيش السوري على الجبهة[22]، وبلغ تململ ضباط الجيش من ممارسات السياسيين مبلغه بعد توقف حرب الإنقاذ.

وبهذا الصدد، يتحدث معروف عن زيارة لقطعته العسكرية قام بها الضابطان عدنان المالكي وبكري قوطوش، وتحدث فيها المالكي عن إهمال الحكومة للجيش، وبأن الوضع أصبح لا يطاق. وحين سأله معروف عما هو مطلوب منه؟ أجابه المالكي بأن عليه أن يشاركهم القيام بانقلاب عسكري (...) وأن حسني الزعيم سيحلّ محل الرئيس شكري القوتلي[23].

وافق محمد معروف بالطبع، وهو الذي سيصبح مهووسًا بالانقلابات، وقد شارك في اثنين منها بفعالية (الزعيم والحناوي)، ثم اختلف مع الشيشكلي قُبيل

(19) يرى محمد كامل الخطيب أن الانقلابات العسكرية السورية بعد الاستقلال هي مشاريع دكتاتورية أتاتوركية، وأن الضباط الصغار حاولوا تحت عباءة عبد الناصر أن يتابعوا مسيرة استيلاد الأتاتورك السوري الخاص، بدلًا من استيراده من الشقيقة مصر، فقاموا بالانفصال، ولكنهم لم يكملوا مشروعهم، إلى أن نجح نموذج منهم في الاستفراد بنفسه عام 1970، فعمل على إبعاد الأتاتوركيين المحتملين بأية طريقة، وتربية الجدد منهم كجراء في الجيش العقائدي المسيطر عليه أمنيًا، وليقود مشروعًا ربما هو الأنجح، ولكنه فشل أيضًا بخطأ التوريث. محمد كامل الخطيب، المأساة السورية: مائة عام من العذاب (منشورات 0021، بيروت، 2011)، ص 18 – 21.

(20) فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي...، ص 693.

(21) وجدنا في مذكرات محمد معروف إشارة واحدة، ربّما تكون ذات أبعاد طائفية (علوية)، تمثلت في إجابة العقيد عزيز عبد الكريم (العلوي) له، حين اقترح عليه معروف رئاسة الأركان: «إياك أن تطرح هذا الموضوع، فهناك الكثيرون من الضباط الذين هم أقدم مني، ثم لا تنسى أنني من طائفة معينة، ولا يجوز حرق المراحل»، مع العلم أن محمد معروف استنكر مثل هذا التفكير. محمد معروف، أيام عشتها (1949 – 1969)، ص 151.

(22) محمد معروف، أيام عشتها (1949 – 1969)، ص 85.

(23) المرجع نفسه، ص 86.

انقلابه. ولم يلبث معروف أن خطط لانقلاب على حسابه وحساب العراق مع صديقه غسان الجديد عام 1956، بالتعاون مع الشيشكلي، وبمشاركة قبيلتي شمر وطيء وعشيرتي المتاورة والغسانية - المرشدية. لكن الشيشكلي أُبعد من لبنان وسافر إلى البرازيل، ثم انكشف أمر محاولة الانقلاب هذه، وكانت قد جاءت في ظروف غير مناسبة بسبب اندلاع حرب 1956[24].

انعكست في الانقلابات العسكرية بنية الجيش الوطني (القوات الخاصة للشرق سابقًا)، الذي كان معظم ضباطه من السنة، بخلاف نسبتهم بين الجنود وصف الضباط، في حين كان دور الضباط العلويين في الانقلابات يتناسب مع نسبتهم المحدودة في الجيش[25]. وكان معظم خريجي الكلية العسكرية في حمص، التي تم إنشاؤها عام 1932 عوضًا عن الأكاديمية العسكرية في العهد الفيصلي، من السنّة والنصارى، بسبب تدني المستوى التعليمي عند الأقليات، ومنهم العلويون[26].

وبخلاف مرحلة ما بعد الاستقلال، يشير فيليب خوري إلى أن العسكريين المسيسين كانوا باطّراد الأقل بروزًا خلال الانتداب، ولكنهم كانوا في ما بعد أكثر من عمل في السياسة السورية تمزيقًا. وكان العامل المهم الذي جعل الجيش متورطًا مباشرة في الحياة السياسية هو موقف قادة السنّة المدينيين من المؤسسة العسكرية. فمنذ بدايات القرن التاسع عشر، اتخذت هذه الفئة موقفًا عدائيًا وفوقيًا من المؤسسة العسكرية، ومنعت أبناءها من دخولها، ودفعت الإتاوات من أجل تجنيبهم الخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من زيادة أعداد الضباط السنّة المدينيين المنتسبين إلى الجيش بين عامي 1935 و1945، فإنهم كانوا من الطبقة الوسطى الصاعدة، وكانوا ينظرون بامتعاض إلى الطبقة العليا الثرية، ثم أصبحوا ممسكين بنقاط القوة بعد الاستقلال، ولم يسيطر العلويون على الجيش إلا في الستينيات، بعد عمليات تطهير متتالية جردت المراتب العليا في الجيش من هؤلاء. كانت حكومات ما بعد الاستقلال تعتقد، مثل الفرنسيين، بأن العلويين بعيدون عن الصراعات وحياديون سياسيًا. ولكي يعبِّر صغار الضباط من أبناء الريف، العلويون والدروز والسنّة عن أنفسهم، كانوا بحاجة إلى أيديولوجيا وفرّها لهم حزب البعث الذي ندد بالطائفية، ودعا للإصلاح الزراعي في الخمسينيات[27].

وعما أفرزته ظاهرة الانقلابات العسكرية، يقول خالد العظم بأنه «منذ الانقلاب الأول، تسلّطت على الحكم طبقة من الشباب لم يجدوا سبيلًا للحصول على الشهادات المدرسية العادية، فولّوا وجوههم شطر المدرسة العسكرية في حمص، التي لم تكن تطلب أكثر من الدوام سنتين، ليتخرج الضابط منها بنجمة واحدة على كتفه يعتقد أنها كوكب دري، فينظر إلى المدنيين باستعلاء، فهم بنظره خونة وعملاء وإقطاعيون (...)، خصوصًا أنهم كانوا ينحدرون من أوساط لم تسعفها الظروف ببسطة في العيش»[28].

(24) المرجع نفسه، ص 247، 237، 243.

(25) بشير زين العابدين: الجيش والسياسة في سورية (1918 – 2000)...، ص 123. نقلًا عن:

Bounacklie N.E. (1993), 'Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment 1916-1946', in the International Journal of Middle East Studies, 25, (1993), pp. 654.

(26) المرجع نفسه، ص 86.

(27) فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي...، ص 694.

(28) خالد العظم، مذكرات، الجزء الثاني، ص 271.



انقلاب حسني الزعيم 30 آذار/ مارس 1949

يعتبر خالد العظم بأن سبب انقلاب الزعيم يعود، فضلًا عن تقاعس السياسيين عن دعم الجيش، إلى فساد حسني الزعيم نفسه، ويورد في هذا الصدد قصة الذخائر الفاسدة والسمن الفاسد[29]، فضلًا عن علاقته بالملك عبد الله حاكم شرق الأردن، الذي كان يريد توحيد سورية الكبرى تحت رايته[30]. ويورد العظم خبرًا حول تأييد حزب البعث للانقلاب، إذ أنه وبينما كان والرئيس القوتلي معتقلين في مستشفى المزة سمعا بأن تظاهرات جالت في الأسواق تهلل للانقلاب، وأن القائمين عليها ينتمون للبعث[31]. ويضيف العظم أيضًا، أنه، في الفترة التي سبقت الانقلاب، كان «القوتلي وجميل مردم بك أسوأ مثلين للقادة الذين تسيطر عليهم حاشيتهم، فيُطلقون يدها مقابل دعمها وتأييدها لهم في الأوساط الشعبية. وكان هذان الزعيمان العامل الرئيسي لظهور الموجة الكاسحة التي أيدت انقلاب حسني الزعيم، تخلصًا من عهدٍ ذميم مرذول»[32].

وبالفعل، لاقى انقلاب الزعيم تأييدًا واسعًا، رسميًا وشعبيًا، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي. وأيدته، إقليميًا، دول ستتناقض مصالحها في سورية بقوة في ما بعدُ؛ مصر والعراق وتركيا والمملكة العربية السعودية. واعترفت به بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، بعد صدور نتائج الانتخابات الشعبية التي فاز بها الزعيم بنسبة 99.53 %. كما أشارت بعض المصادر إلى علاقة الزعيم بالمخابرات المركزية الأميركية[33]. و«للتعبير عن امتنانه من موقف القوى الدولية الرئيسة، قام الزعيم بتوقيع اتفاقية تمديد خط الأنابيب مع شركة نفط العراق لإرضاء بريطانيا، ثم وقع اتفاقية النقد المعلقة مع فرنسا، وبادر بالتصديق على معاهدة التابلاين Ta-pline المثيرة للجدل في 16 أيار/ مايو 1949 لإرضاء الأمريكان»[34].

لكن الزعيم ما لبث أن ارتكب العديد من الأخطاء، و«أصابه الغرور، وقام بتسريح عدد كبير من الضباط والجنود بلا تعويضات، ونزع عنهم ألبستهم العسكرية، فذهبوا إلى قراهم حفاة عراة، وصار بعضهم يتسول في الطرقات»[35]. كما خسر الزعيم الضباط الوحدويين (مع العراق)، بعد أن انحاز إلى المعسكر المصري – السعودي، وعطل المؤسسات الديمقراطية. ولكن خطأه الأكبر كان تسليم أنطون سعادة، الملتجئ إلى سورية، إلى السلطات اللبنانية التي قامت بإعدامه[36].

من بين أهم 12 ضابطًا من كبار الضباط الذين

(29) المرجع نفسه، ص 181 – 185.

(30) المرجع نفسه، ص 190 – 191.

(31) المرجع نفسه، ص 191.

(32) المرجع نفسه، ص 292.

(33) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية (1918 – 2000)...، ص 156.

(34) المرجع نفسه، ص 153.

(35) فضل الله منصور، أعاصير دمشق: مذكرات عن خفايا الانقلابات السورية الأربعة، (نسخة الكترونية، بلا معلومات عن النشر)، ص 49، 50. ويقول منصور بأن تقريرًا عن تنظيم الجيش وقع في يده، وقد كتبه خبراء أتراك استدعاهم الزعيم لهذه المهمة، وجاء فيه: «بعد الجولات التفتيشية التي قمنا بها على مختلف قطعات الجيش السوري، وجدنا أن كل القطعات التي لها أهميتها والعنصر الهام هي بيد قيادات من الأقليات. لذلك نقترح إبدال أولئك القادة بمسلمين سنيين». عبد الله منصور، المرجع نفسه، ص 51.

(36) يذكر فضل الله منصور أن الزعيم أقسم على الولاء لأنطون سعادة، وأعطاه مسدسه، ثم سلمه للسلطات اللبنانية لإعدامه. انظر فضل الله منصور، أعاصير دمشق...، ص 70، 71.

شاركوا في انقلاب حسني الزعيم، كان ثمة ضابط علوي واحد هو عزيز عبد الكريم[37]. للمقارنة، كان ثمة 4 ضباط مسيحيين (أحدهم لبناني)[38]، وشيعي واحد (لبناني)[39]، وفلسطيني[40]، وشركسيان[41]، وثلاثة أكراد[42]. وكان العنصر الكردي واضحًا، ما أعطى الانقلاب سمة كردية، باعتبار أن حسني الزعيم ورئيس وزرائه حسني البرازي كانا كرديين[43].

اللافت هنا هو النسبة العالية للضباط المسيحيين، وهو يعكس ما ورد من معلومات في المصادر التي ذكرناها عن بنية القوات الخاصة للشرق ووجود عدد مهم من المسيحيين في فئة الضباط. لكن الأهم هو عدم وجود أي ضابط سني عربي، وهذا يعكس أيضًا ما ورد حول قلة السنّة العرب المنتسبين إلى القوات الخاصة في مرحلة مبكرة. سيزداد عدد الضباط العرب السنة، بعد إحداث الكلية العسكرية بحمص عام 1932، ولكن هؤلاء الضباط سيكونون في رتب صغيرة عند حدوث موجة الانقلابات.

انقلاب سامي الحناوي في 14 آب/ أغسطس 1949

من بين أعضاء المجلس الحربي (العشرة) الذي تم تشكيله بعد انقلاب الحناوي، كان ثمة علويان، هما الرئيس محمد معروف والعقيد علم الدين القواص. وتوزع الأعضاء الآخرون إثنيًا ودينيًا وطائفيًا كما يلي: كردي واحد هو زعيم الانقلاب سامي الحناوي، ومسيحي واحد (العقيد بهيج كلاس)، وإسماعيليان (الرئيس حسن الحكيم والرئيس محمد دياب)، ودرزي واحد (المقدم أمين أبو عساف)، وشركسي واحد (الرئيس خالد جادا)، وعربيان سنّيان (الرئيس عصام مريود والرئيس محمود الرفاعي)[44]. من الواضح أن ثمة تحسنًا في النسب التمثيلية في هذا المجلس، كظهور ممثلَين للعرب السنّة، وإن كان تمثيل الأقليات، إثنيًا ودينيًا، هو الطاغي.

بنتيجة انتخابات الجمعية التأسيسية في تشرين الثاني/ نوفمبر، سيسيطر حزب الشعب والمستقلون ويستبعد الحزب الوطني، وهذا ما دفع باتجاه الوحدة مع العراق وزيادة نفوذ أنصار الحزب القومي السوري، ما أثار حفيظة الحلف المصري – السعودي. كما تخوف أكرم الحوراني من الخطر القادم من العراق، وكان له دور في التحريض على الانقلاب ضد الحناوي[45]. وبالفعل، لم تتأخر خطوات انقلاب الحناوي من أجل الوحدة مع العراق، على أن تكون متدرجة، وأن يكون الملك فيصل ملكًا على الدولة الاتحادية المزمع إنشاؤها. لكن، وفي غمرة الصراع الإقليمي بين السعوديين والهاشميين، سيميل الانقلاب التالي للشيشكلي نحو

(37) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية (1918 – 2000)...، ص 145.

(38) آرام كره موكيان وبهيج كلاس وباصيل صوايا وأنطون بستاني.

(39) محمد صفا. يعود وجود الضباط اللبنانيين في الجيش السوري إلى انتمائهم إلى المناطق السورية التي تم ضمها إلى جبل لبنان لتشكيل دولة لبنان الكبير وعدم اعتراف الحكومات السورية بذلك ومنحهم الجنسية السورية، وكان من أبرزهم رئيس أركان الجيش السوري شوكت شقير في عام 1955 - الباحث.

(40) إبراهيم الحسيني.

(41) أديب الشيشكلي ورفعت خانكان.

(42) سامي الحناوي وبكري قوطوش ومحمود شوكت.

(43) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية (1918 – 2000)...، ص 147 – 148.

(44) المرجع نفسه، ص 177.

(45) فضل الله منصور، أعاصير دمشق...، ص 96.



الحلف المصري – السعودي من جديد.

انقلاب أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1949

يختلف الشيشكلي عن قائدي الانقلابين السابقين بأنه لم يخدم في العهد العثماني، وهو خريج الكلية العسكرية مطلع الثلاثينيات. وعلى الصعيد المدني، فقد تم في عهده كتابة دستور 1950 الذي كانت الجمعية التأسيسية الجديدة قد بدأت العمل عليه بعد انقلاب سامي الحناوي. ومن بين الترتيبات التي أجراها في الجيش لضمان ولائه، عيّن الشيشكلي العقيد عزيز عبد الكريم (علوي) قائدًا لسلاح المدفعية، والعقيد محمد ناصر (علوي) قائدًا لسلاح الطيران. لكنه أقصى محمد معروف العلوي من قيادة الشرطة العسكرية لخلاف بينهما واعتقله[46]. مع ذلك، لم يتأخر اغتيال محمد ناصر في الشهر الثامن من عام 1950، واتهم إبراهيم الحسيني، الذي حلّ مكان محمد معروف في قيادة الشرطة العسكرية والموالي للشيشكلي، بالعملية، فأعقبتها محاولة لاغتيال الشيشكلي في 12 تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته. واغتيل سامي الحناوي في بيروت في الثلاثين من الشهر ذاته[47].

عمل الشيشكلي على تجاوز صلاحيات السلطة المدنية التي شكلها الانقلابيون، من خلال تدخله في السياسة الخارجية، فقام بزيارات عدة إلى السعودية وعقد اتفاقيات معها، في محاولة لموازنة نفوذ حزب الشعب المسيطر على الحكومة والموالي للعراق. ولاقى ذلك ترحيبًا من الحكومة الأميركية، التي كانت سمعة سياستها تتهاوى بسبب دعمها لإسرائيل، فتكررت اجتماعات الشيشكلي مع المفوضية الأميركية، إلى أن قام بانقلابه الثاني على حكومة معروف الدواليبي الذي لم تكن ترضى عنه الولايات المتحدة[48].

انقلاب الشيشكلي الثاني، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951

اعتُقل معروف الدواليبي ومعظم أعضاء حكومته، قبل انقضاء يوم واحد على تشكيلها، وترأس فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتم حل البرلمان، ثم حُلَّت الأحزاب السياسية. رحبت الإدارة الأميركية بالانقلاب، وصرح الشيشكلي بأن إسرائيل أمر واقع، وأعلن عن تشكيل حزب جديد هو حزب التحرير العربي، في 24 تموز/ يوليو 1952. ثم أقال الشيشكلي فوزي السلو، ودمج رئاسة الدولة مع رئاسة الوزراء وترشح عنهما ليفوز بنسبة ساحقة. و»مرة أخرى، ارتكب الشيشكلي نفس الخطأ الذي وقع فيه حسني الزعيم من قبله، فالأرقام الكبيرة والنسب التي تتجاوز 99 بالمئة لا تكون عادة إلا نذير شؤم لأصحابها، ولا تعكس بالضرورة أكثر من استجابة شعبية عارمة لأجواء الكبت الأمني وإرهاب

(46) قبل ذلك، كان معروف معاونًا للشيشكلي وزميله في الانقلابين السابقين، ومن غير المستبعد أن يكون الخلاف المستجد بينهما كان بسبب ميل كل منهما إلى حلف إقليمي مختلف – الباحث.

(47) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 187. تم اغتيال الحناوي من قبل حرشو البرازي من حماة انتقامًا لإعدام ابن عمه محسن البرازي، رئيس وزراء حسني الزعيم، فقد اجتمعت العائلة ووقع الاختيار على الشاب الشجاع إلى حد التهور، حرشو، لتنفيذ العملية.

(48) علاوة على فهلويته في عرض مذكراته، يتضح من قراءة مذكرات الدواليبي عن فترة الحرب العالمية الثانية أنه كان متعاونًا/ عميلًا للألمان (يفسر ذلك موقفه العدائي من الفرنسيين)، ومعه الشيخ أمين الحسيني (مفتي القدس)، ورشيد عالي الكيلاني (قائد ثورة 1941 في العراق ضد الإنكليز). ويشير الدواليبي أيضًا إلى أن فوزي القاوقجي (قائد جيش الإنقاذ خلال حرب 1948) كان عميلًا للإنكليز في فترة الحرب! ومن هنا يتّضح أن معظم السياسيين السوريين كانوا -بدرجة ما- مطية للقوى الدولية المتصارعة، وتجب إعادة النظر بالتاريخ السوري من منطلق نقدي، يأخذ بعين الاعتبار حدود المناورات السياسية المقبولة، بعيدًا عن إغراق التاريخ بالشعارات الوطنية. انظر: معروف الدواليبي، مذكرات، ص 68 – 70 بشكل خاص.

أجهزة الاستخبارات»[49].

انقلاب 24 شباط/ فبراير 1954 ضد الشيشكلي

بعد التظاهرات المندّدة بالقمع في كل من دمشق وحلب وحظر الأحزاب السياسية؛ عمَّ الإضراب معظم المدن السورية في كانون الثاني/ يناير 1954، وأرسل الشيشكلي الجيش لضرب السويداء، عقب الاحتجاجات على اعتقال منصور الأطرش. ثم تمرد العقيدان أمين أبو عساف وفيصل الأتاسي في حلب، وانضمت إليهما وحدات الجيش في معظم المحافظات، لكن الجيش في دمشق بقي على ولائه للشيشكلي. وعندما علم الشيشكلي بأن معظم القوات باتت غير موالية له، فضّل عدم سفك الدماء، وغادر إلى لبنان. ثم استسلمت قيادة الجيش، وأُعلنت عودة الحياة الدستورية، وعُيّن هاشم الأتاسي كرئيس مؤقت، وكُلّف صبري العسلي بتشكيل وزارة ائتلافية[50].

كان نصيب الضباط العلويين من تصفيات الشيشكلي أكبر، فقد تم نفي محمد معروف إلى لبنان بعد سجنه، وإبعاد وتهميش كل من عزيز عبد الكريم وغسان جديد، واتهم هؤلاء بأنهم كانوا يتعاونون مع العراق للإطاحة بالشيشكلي، فضلًا عن اغتيال آمر سلاح الجو العقيد محمد ناصر[51].

الخلاصة

ورثت الحكومات الوطنية من سلطة الانتداب بعد الاستقلال جيشًا وظيفيًا لم تحترمه يومًا، وجاءت حرب 48 لتبين أنه لم يكن مؤهلًا للفوز في الحرب، سواء أكان ذلك من طبيعته البنيوية أو بسبب عدم تأهيله وتزويده بالعتاد والسلاح. ومع ذلك، قرر الجيش الانتقام من السياسيين، فهنا النصر مضمون، وبخاصة أن الكتلة الوطنية الحاكمة كانت قد فقدت الكثير من شعبيتها، ليس لصالح حزب الشعب وحسب، إنما لصالح المزيد من التيارات والأحزاب الناشئة يمينًا ويسارًا.

لقد قام انقلاب الزعيم لتصفية الحساب مع السياسيين، وانقلاب الحناوي لتصفية الحساب بين ضباط الجيش أنفسهم والوحدة مع العراق، ودخل انقلاب الشيشكلي في معترك التنافس الإقليمي لصالح الحلف المصري – السعودي وضد العراق، ولم تختلف طريقة الاستئثار بالحكم في الانقلابات الثلاثة. ولم يختلف زعماؤها في الإدمان على تناول الكحول، ولو أن الشيشكلي تجاوزهم جميعًا بهذا الخصوص؛ لقد كانوا يشربون على الطريقة الفرنسية، ويحاربون وينقلبون على بعضهم البعض على الطريقة العربية!

وكما رأينا أعلاه، فإن الدور العلوي كان محدودًا في مجريات هذه الانقلابات، ولم يعكس حتى الوزن السكاني للطائفة. كما برز الضباط العلويون النافذون، كغسان جديد ومحمد معروف، من خلال الخلفية الحزبية كقوميين سوريين[52]، وسيضاف إلى الحامل الحزبي القومي السوري الاجتماعي الحامل الحزبي البعثي لاحقًا. ويشير ذلك إلى غياب دور مهمّ للطائفة العلوية ونخبها في هذه المرحلة، وسيظل دورها مؤجلًا إلى ما بعد عام 1963، وبخاصة بعد 1970.

(49) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 217.

(50) المرجع نفسه، ص 220.

(51) المرجع نفسه، ص 222.

(52) كان محمد معروف متعاونًا مع الحزب القومي السوري، وليس عضوًا فيه، وربما حصل ذلك في مرحلة متأخرة - الباحث.



ثالثًا: الدور العلوي في الخمسينيات وحتى انقلاب 1963

في النصف الثاني من الخمسينيات، كان جيل من الضباط العلويين الذين انتسبوا إلى الكليات العسكرية قد ظهر بقوة، ليس من خلال التدرج في الرتب والمراتب العسكرية، إنما على الحامل البعثي بصورة خاصة. وكان الحزب القومي السوري الاجتماعي قد تعرّض لضربة قاصمة بعد اغتيال المالكي (1955)، فتم اغتيال غسان جديد في 19 شباط/ فبراير 1957، وهرب محمد معروف إلى لبنان والعراق، بعد انكشاف خطته للقيام بمحاولة انقلابية لصالح العراق عام 1956، ما أثار سخطًا في سورية تزامن مع العدوان الثلاثي على مصر، لدرجة أن الحكومة قامت بتدمير خط النفط العراقي. وفي هذه الفترة، تبيّن أن العلاقة بين العسكر والسياسيين غير قابلة للإصلاح، فكان الحل هو الهروب إلى الوحدة مع مصر، وقدم الرئيس شكري القوتلي سورية هدية «ملغومة» لعبد الناصر، على أمل أن ينجح هذا الأخير في حكمها، وكأن القوتلي قد تخلص من عبء[53]!

بعد تصفية آثار مرحلة الشيشكلي وإعادة معظم الضباط المسرّحين، عاد هاشم الأتاسي ليواصل رئاسته التي انقطعت عام 1951، وكلف صبري العسلي بتشكيل وزارة ائتلافية جديدة؛ أي من حزب الشعب والحزب الوطني والمستقلين. لكن الخلاف احتدم من جديد بين العسكريين والسياسيين، ورفض الجيش تدخل السياسيين في شؤونه[54]. ردّ السياسيون بالدعوة لانتخابات عامة، ولكن حكومة العسلي لم تصمد أمام الضغوط، فتشكلت حكومة من المستقلين برئاسة سعيد الغزي[55].

أجريت الانتخابات النيابية في خريف 1954، ولم يحقق أي حزب أغلبية نيابية، وحاز البعث على 17 مقعدًا من 142. استغل خالد العظم ذلك، وشكل كتلة نيابية من 37 عضوًا من المستقلين، وحاول خطب ود العسكريين. ومع تشكيل حكومة جديدة ضمّت وهيب الغانم ووعدت بتقوية الجيش، بدا وكأن ثمة هدنة بين العسكريين والسياسيين. وفي جلسة البرلمان، 18 آب/ أغسطس 1955، فاز القوتلي على خالد العظم وأصبح رئيسًا[56].

ولم يفض ذلك إلى وحدة الجيش الذي انقسم حسب ولاءات سياسية متصارعة[57]. وأدت الصراعات السياسية بين صفوف الضباط إلى

(53) قال القوتلي لعبد الناصر، بعد أن وقع على اتفاقية الوحدة: «أنت لا تعرف ماذا أخذت يا سيادة الرئيس؟ أنت أخذت بلدًا يعتقد كلُّ من فيه أنه سياسي، ويعتقد خمسون في المئة من ناسه أنهم زعماء، ويعتقد 25 بالمئة منهم أنهم أنبياء، بينما يعتقد 10 بالمئة منهم على الأقل بأنهم آلهة... أخذت ناسًا فيهم من يعبد الله، وفيهم من يعبد النار، وفيهم من يعبد...، وقال كلمة تتعلق بالمرأة لا يجوز وضعها على الورق». ورد ذلك في مقال لمحمد حسنين هيكل، في صحيفة الأهرام بتاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1961.

(54) كان من أبرز الضباط الذين عارضوا ذلك مصطفى حمدون البعثي، الذي أذاع بيان التمرد على حكم الشيشكلي من حلب، وعبد الحميد السراج المؤيد للشيشكلي، وهددا بالانقلاب، فعُيّنا ملحقين عسكريين في الخارج، وكان ذلك نوعًا من عودة الجيش للتوحد في مواجهة المدنيين. انظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 242.

(55) لم تكن الفترة بين 1954 و1958 بهذه الوردية التي صُوّرت في معظم الكتابات، ولم تختلف عن سابقاتها من حيث الجوهر، وخاصة في ما يتعلق ببقاء المستوى العالي من الصراع بين العسكريين والسياسيين، وتكفي الإشارة إلى أن 7 حكومات قد تشكلت في هذه الفترة – الباحث.

(56) فاز القوتلي في الجولة الأولى بـ 89 صوتًا، مقابل 42 صوتًا للعظم، وحصل في الجولة الثانية على 91 صوتًا. انظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 245.

(57) انقسم الجيش سياسيًا إلى 5 مجموعات: البعثيون (أبرزهم مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وعدنان المالكي وأمين الحافظ وعبد الغني

اغتيال المالكي، في 22 نيسان/ إبريل 1955، وكان جميع المتهمين من الحزب القومي السوري، الذي تعرض نتيجة ذلك لضربة قاصمة، وطُرد ضباطه من الكلية العسكرية والجيش، واغتيل غسان جديد لاحقًا في لبنان (1957)، ولجأ محمد معروف إلى العراق[58].

ولم يكن شوكت شقير، رئيس الأركان (1953 – 1956)، قويًا بصورة كافية للسيطرة على هذه الصراعات، التي غلب فيها العامل السياسي على الطائفي بوضوح[59]، وكان لشقير دور مزدوج فيها من خلال لعبه على التناقضات لمصلحته[60]، واستقال في تموز/ يوليو [61]1956.

وفي المجموعة البعثية، ظهر جيل جديد من الضباط العلويين، الذين سيلعبون دورًا حاسمًا في سورية الستينات وما بعدها، وأهمهم: محمد عمران في القوات البرية، وحافظ أسد في القوى الجوية، وصلاح جديد في المدفعية والمشاة. كما وُجد ضباط علويون في مجموعة الحزب القومي السوري، مثل غسان جديد وفؤاد جديد وبديع مخلوف، لكن هؤلاء تعرضوا للملاحقة بعد اغتيال المالكي، كما أُشير أعلاه.

محاولة انقلاب 1956

بعد الإطاحة بالشيشكلي، لم يعد جميع الضباط المسرّحين في عهده إلى الخدمة، ومنهم محمد معروف، الذي كان قد سُجن لـ 11 شهرًا بعد انقلاب الشيشكلي ثم نُفي إلى لبنان. حمَّل معروف عبد الحميد السراج المسؤولية عن ذلك[62]، ويبدو أن عبد الحميد السراج أراد الانتقام من معروف، بعد أن نقله إلى القامشلي واتهمه بالانتهازية، وتواسط الشيشكلي وقتئذٍ لإعادته[63].

وفي لبنان، أجرى معروف اتصالاته مع اللواء العراقي غازي الداغستاني، وأجرى مباحثات مع وزير الدفاع العراقي نوري السعيد في بغداد للتخطيط لمحاولة الانقلاب، بهدف الوقوف في وجه

قنوت ومحمد عمران وحافظ أسد وصلاح جديد وأحمد سويداني)؛ والشيوعيون (أبرزهم اللواء عفيف البذرة رئيس الأركان السوري من آب/ أغسطس 1957 إلى شباط/ فبراير 1958، وغيره من الضباط الذين كان من الصعب أن يُعلنوا عن انتمائهم للحزب)؛ والشيشكليون (وأبرزهم أمين النفوري وأحمد عبد الكريم وطعمة العودة الله وأحمد حنيدي وعبد الحميد السراج وزياد الحريري ومطيع الجابي وحسين حدة وغالب الشقفة وبكري الزوبري وعبد الحق شحادة وعبد الله جسومة)؛ والمجموعة المؤيدة للعراق (حسب تصنيف تقرير وزارة الخارجية الأميركية، وهي مجموعة الضباط الدمشقيين على الأرجح، وتضم: الزعماء: سهيل العشى وتوفيق شاتيلا وعمر قباني وحسن العابد وبشير الطباع، والعمداء: مسلم الصباغ وفيصل سري الحسيني وعبد الغني دهمان وموفق عصاصة وزهير عقل ونور الله حج إبراهيم، والعقيدين: محمد منصور وعبد الكريم النحلاوي، وكل من: حيدر الكزبري ومهيب الهندي وهشام عبد ربه وبسام العسلي وعادل حج علي وممدوح حناوي وهشام السمان)؛ ومجموعة الحزب القومي السوري (وأبرزهم غسان جديد وفؤاد جديد وبديع مخلوف وعدد من صغار الضباط الذين تم تسريحهم عقب اغتيال المالكي). انظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 263 - 264.

(58) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 260.

(59) المرجع نفسه، ص 262. نقلًا عن تقرير استخباراتي لوزارة الخارجية الأميركية عام 1956:

NARA. G. 59: Department of State, Office of Intelligence Research, Intelligence Report no. 7282. 'Political Trends in Syria', Prepared by Division of Research for Near East, South Asia and Africa, July 2, 1956.

(60) المرجع نفسه، ص 259 – 260.

(61) المرجع نفسه، ص 255.

(62) محمد معروف، أيام عشتها، ص 210.

(63) المرجع نفسه، ص 145.



المدّ اليساري في سورية[64]. وكان العراق قد أرسل الأسلحة إلى جبل الدروز عن طريق غسان الجديد للوقوف في وجه الشيشكلي عام 1954[65].

اعتمد محمد معروف في محاولته الانقلابية على غسان جديد، بالتعاون مع الشيشكلي وبدعم عراقي، وجنّد جنوده السابقين المسرحين، ومعظمهم من طرطوس وجبلة. وضعت خطة الانقلاب من قبل معروف وجديد، بعد إبعاد الشيشكلي من قبل السلطات اللبنانية ومغادرته إلى البرازيل، وبالتعاون مع عشيرة المتاورة وعشيرة سلمان المرشد وقبيلتي شمر وطيء[66]، ومع النائب في البرلمان حامد منصور عن منطقة مصياف، وهو من عشيرة معروف (المتاورة). كما كان سيشارك حسن الأطرش من جبل الدروز، وبالطبع الحزب القومي السوري الاجتماعي، وبدعم إنكليزي – أميركي[67]. كان الانقلاب مقررًا في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1956، وألغاه غسان جديد بالتشاور مع الأميركان، بسبب العدوان الثلاثي على مصر في 29 تشرين الأول/ أكتوبر، ثم تم غض النظر عن المحاولة بعد اكتشاف الاستخبارات السورية للمخطط في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر[68].

تختلف محاولة الانقلاب هذه عن سابقاتها بأن من تزعموها هم ضباط علويون لأول مرة، بالتعاون مع قيادات درزية، لكن على حامل حزبي تمثل بالحزب القومي السوري الاجتماعي، المتجاوز للطوائف من خلال عقيدته هذه، فلم تكن لهذه المحاولة أهداف طائفية، لا سيما أن العدو الأساس كان يتمثل بالبعث الذي يحتوي مجموعة مهمة من الضباط العلويين. والصفة الثالثة والمهمة في هذه المحاولة الانقلابية هي أنها كانت مدعومة إقليميًا ودوليًا من قبل العراق والولايات المتحدة وبريطانيا، فالهدف الأساس هو الحد من النفوذ السوفياتي بعد أن أصبح موردًا للأسلحة إلى مصر، وذلك من خلال ضرب اليسار المتمثل بالبعث والشيوعيين وحلفائهما مثل خالد العظم.

خدمت حادثتا اغتيال المالكي ومحاولة انقلاب 1956، علاوة على العدوان الثلاثي على مصر، قضية اليساريين والتوجه نحو المعسكر الاشتراكي، وأُحبطت مشاريع حلف بغداد في سورية. وأفضى ذلك إلى زيادة مكانة الضباط اليساريين، فعمل الرئيس القوتلي على التحالف مع ضباط دمشقيين، للحد من نفوذ الضباط البعثيين مثل مصطفى حمدون والمؤيدين للبعث مثل عدنان المالكي، وقام بتوزيع أكثر من 100 ضابط يساري على قطعات عسكرية متفرقة، وإيفاد بعضهم في بعثات خارجية، واستبدلهم بضباط دمشقيين في محيط دمشق والجبهة[69]. واتُخذت إجراءات لتقوية تيار الضباط

(64) المرجع نفسه، ص 229. مما رواه محمد معروف عن هذه المحادثات، أنه طلب من نوري السعيد احتلال الكويت، لنفي التهمة عن العراق بأنه يعمل لهوى إنكليزي، وكان رد نوري: «خربت سوريا ناوي تخربلي العراق!».

(65) محمد معروف، أيام عشتها، ص 201. وبشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 255.

(66) تعود علاقة معروف بهاتين القبيلتين إلى خدمته في البوكمال قبل الاستقلال، وقد ذكر بعض المواقف التي وقف فيها مع هذه العشائر ضد الفرنسيين وإهاناتهم (ص 40). ونجد الكثير من مثل هذه المواقف التي يتحدث فيها عن نفسه كرجل شهم لا يقبل الإهانة، والتي يبدو بعضها كضرب من البلطجة، مثلما حدث مع مدير النادي الأرثوذكسي في اللاذقية (ص 73)، ونُقل بعدها إلى البوكمال. كما يذكر محمد معروف أن شيخ عشيرة طيء، عبد الرزاق الحسو، حذره من وجود محاولة لاغتياله في حمانا بلبنان (ص 264).

(67) محمد معروف، أيام عشتها، ص 232. وبشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 257.

(68) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 271. ومحمد معروف، أيام عشتها، ص 247. و

Rathmell, A. (1995) Secret War in the Middle East: the Covert Struggle for Syria 1949-1961. Tauris Academic studies, London and New York, p. 122.

(69) مثل طالب الداغستاني وبشير الطباع ومحمود شوكت.

الشيشكليين على حساب اليساريين (البعثيين والشيوعيين والقوميين السوريين).

ردًا على ذلك، اجتمع الضباط البعثيون مع قياداتهم السياسية، عفلق والبيطار والحوراني، وكان الخيار هو الانقلاب أو العصيان، وتم الاتفاق على الأمر الأخير. تم تنفيذ العصيان في 17 آذار/ مارس 1957 في معسكر قطنا، وكان محمد عمران من أبرز الضباط العلويين المشاركين فيه. وأسفرت المفاوضات مع وزير الدفاع خالد العظم ورئيس أركانه توفيق نظام الدين من جهة، وممثلي العصيان عبد الغني قنوت ومصطفى حمدون من جهة ثانية، على حلول وسط أنهت حالة التمرد، لكن اللافت في هذه المرحلة هو بدء التدخل المصري المباشر بوساطة السفير محمود رياض في دمشق[70].

وشهد العام 1957 أيضًا توترًا في العلاقات الأميركية – السورية، تمثل بطرد سفراء متبادل بعد انكشاف «مؤامرة أميركية» لتدبير انقلاب عسكري في 13 أو 14 آب/ أغسطس، ترافق ذلك مع حشد للقوات التركية على الحدود الشمالية، على خلفية ضغوط حلف بغداد. وبنتيجة ذلك، ازدادت قوة الضباط اليساريين في الجيش على حساب الدمشقيين (إقالة رئيس الأركان توفيق نظام الدين، وتعيين اللواء عفيف البزرة، الشيوعي، قائدًا عامًا للجيش ورئيسًا للأركان)، في الوقت الذي تطورت فيه العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وبخاصة في مجال التسليح والاستثمار في البنية التحتية في عهد وزير الدفاع خالد العظم[71].

ومرة أخرى، ظهرت خلافات على تعيينات الضباط، فتم استحداث قيادة جماعية للجيش في أيار/ مايو من 23 ضابطًا[72]، وانبثقت عن هذه القيادة لجنة[73] لتشارك في اجتماعات مجلس الوزراء وقراراته، واستمرت مشاركة الجيش في الحكم حتى الوحدة،[74] ولم يكن بين ضباط القيادة الجماعية أي ضابط علوي. في هذه الأثناء، حدث نوع من التحالف الهش بين الضباط البعثيين وأنصار الشيشكلي، ثم اختلف البعثيون والشيوعيون، وبدا أن الجيش على وشك الدخول في صراعات دموية، ولا بد من مخرج لتجاوز كل ذلك، فعجَّل ذلك من «سفر الهروب» باتجاه الوحدة مع مصر.

تشير المعطيات حول انتماءات كبار ضباط الجيل الثاني عام 1958، الذين تخرجوا من الكلية العسكرية بعد الاستقلال، إلى غياب الضباط من الأقليات الطائفية والإثنية تقريبًا، وعدم وجود أي ضابط علوي بينهم. فمن بين 17 ضابطًا كبيرًا، كان 15 منهم من السنة العرب (عفيف البزرة، أحمد عبد الكريم، أحمد حنيدي، طعمة العودة الله، حسين حدة، عبد الغني قنوت، محمد الناصر، ياسين فرجانة، عبد الله جسومة، مصطفى رام حمداني، أمين النفوري، أكرم الديري، جمال الصوفي، عبد الحميد السراج، جمال فيصل)، وواحد سنّي

(70) مذكرات أكرم الحوراني، الجزء الثالث، ص 2281 – 2287.

(71) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 287 – 279.

(72) وهم: العقيد عفيف البزرة، والعقيد أمين النفوري، والمقدم عبد الحميد السراج، والمقدم مصطفى حمدون، والمقدم طعمة العودة الله، والمقدم أحمد عبد الكريم، والمقدم بشير صادق، والمقدم أكرم ديري، والمقدم جادو عز الدين، والمقدم إبراهيم فرهود، والمقدم أحمد حنيدي، والمقدم أمين الحافظ، والمقدم عبد الغني قنوت، والمقدم لؤي الشطي، والمقدم زهير عقيل، والمقدم ياسين فرجاني، والمقدم جاسم علوان، والمقدم عبد الله جسومة، والمقدم حسين حدة، والمقدم غالب الشقفة، والمقدم بكري الزوبري، والمقدم جمال الصوفي، والمقدم مصطفى رام حمداني.

(73) ضمت اللجنة: اللواء عفيف البزرة رئيس الأركان، والعميد أمين النفوري معاون رئيس الأركان، والمقدم عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية، والمقدم أحمد عبد الكريم رئيس الشعبة الثالثة، والمقدم مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى.

(74) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 275. عن أحمد عبد الكريم، حصار سنين خبة وثمار مرة، ص 291.



كردي (مصطفى حمدون)، وآخر درزي (جادو عز الدين)[75].

يعزى غياب الضباط من الأقليات الطائفية إلى تسريحات الشيشكلي، وإلى المحاكمات التي تلت محاولة انقلاب محمد معروف عام 1956. وربما سيكون تشكيل اللجنة العسكرية في عهد الوحدة من قبل ضباط الأقليات (والأرياف) بمثابة ردة فعل على تحييد معظمهم عن دائرة التأثير والفعل في عقد الخمسينيات، ومحاولتهم تجريب طريق أخرى غير الحوامل الحزبية لإثبات وجودهم، فقد كان من المبكر في هذه المرحلة الحديث عن الوصول إلى السلطة.

عهد الوحدة السورية – المصرية (1958 – 1961)

مثلت الوحدة انتصارًا للحلف المصري على حلف بغداد، وترسيخًا للتوجهات اليسارية لحكومة صبري العسلي ووزير دفاعها خالد العظم في مناخات الحرب الباردة، وذلك بعد فشل محاولتي الانقلاب المدعومتين أميركيًا في عامي 1956 و1957، وكان مثل هذا التوجه قد بدأ بتوقيع ميثاق الدفاع السوري – المصري في تشرين الأول/ أكتوبر 1955، وما تلاه من تقارب في عامي 1956 (إعلان رئيس الوزراء السوري صبري العسلي تشكيل لجنة لدراسة الاتحاد الفدرالي بين البلدين)، وعام 1957 (تشكيل قيادة عسكرية مشتركة لمواجهة الحشود العسكرية التركية)[76].

من جهة ثانية، لم تكن ثمة فترة استقرار سياسية في سورية، بخلاف ما أشيع عن فترة 1954 -1958، حتى إن هذه الفترة شهدت بلوغ التوترات داخل الجيش وبينه وبين السياسيين ذروتها، فضلًا عن صراعات السياسيين في ما بينهم، وإنْ بقيت على العموم في الإطار الديمقراطي[77]. فهل إرادة الضباط هي التي فرضت نفسها على السياسيين وقتها، أم أن ثمة توافقًا/ تواطؤًا بين العسكريين والسياسيين، انطلاقًا من الشعور بانسداد الأفق؟ يبدو الاحتمال الثاني هو المرجَّح، وكان لا بد من «أهون الشرّين»، لتفادي حرب أهلية، فقام الرئيس شكري القوتلي، الذي كان أقرب إلى الحلف المصري – السعودي تاريخيًا، بتسليم سوريةَ إلى عبد الناصر.

الخطوة الحاسمة قام بها مجلس القيادة العسكري، الذي لم يكن يضم أي علوي أو حتى من الأقليات، كما أشير من قبل، حين سافر وفد المجلس إلى مصر في بداية عام 1958 لطلب الوحدة الفورية، وترك رسالة للحكومة مع أحد أعضائه (أمين النفوري) يحذرها فيها من مغبة تجاهل هذه الخطوة[78]. بعد عودة الوفد، وفي اجتماع مجلس الوزراء الذي بات يضم ضباطًا، لم يتحفظ إلا خالد العظم، «لا على الوحدة أو الاتحاد، بل على الأسس المقترحة»[79].

(75) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 276. نقلًا عن:

Drysdale, A. (1982) 'The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of the Geographic and Ethnic Periphery', in Kolwicz R.and Korbonski A. editors (1982), Soldiers Peasants and Bureaucrats, London, p. 61.

(76) المرجع نفسه، ص 287.

(77) كانت الحادث الأخطر في صراعات السياسيين السوريين هي اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر عام 1940، وقد اتُهمت به الكتلة الوطنية.

(78) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 289. تألف مجلس القيادة العسكري أواخر عام 1956 من: عفيف البزرة وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم ومصطفى حمدون وأمين الحافظ وعبد الغني قنوت وطعمة العودة الله وأحمد حنيدي وحسين حدة وياسين الفرجاني وبشير صادق ومحمد النسر ومصطفى رام حمداني.

(79) خالد العظم، مذكرات، الجزء الثالث، ص 197.

في نهاية الأمر، وبعد تردد عبد الناصر واعتراضه بدايةً على الوحدة الاندماجية، تمت الوحدة في 22 شباط/فبراير على عجل، وبشروط عبد الناصر، التي تضمنت إلغاء الحياة السياسية والحزبية، باستثناء اتحاده القومي، وابتعاد الجيش عن السياسة[80]. ولم يكن شرط ابتعاد الجيش عن السياسة إلا لضمان تفرد عبد الناصر وحزبه (الاتحاد القومي، تأسس عام 1957) بالحكم. لقد كان تطبيق الوحدة بهذه الطريقة أشبه بالانقلاب العسكري الخارجي هذه المرة. لكن باتريك سيل يعتقد بأن عبد الناصر قد دُفع دفعًا للموافقة على قيام الجمهورية العربية المتحدة، وكانت هذه رغبة البعثيين[81]. ويضيف سيل أن سياسات عبد الناصر الإقصائية وتسلطه في أثناء الوحدة قد خيب آمال السوريين، وأنه «اقتلع أحشاء السياسة السورية»[82].

ويبدو أن الضباط البعثيين، بحثّهم على الوحدة التامة، كانوا يضربون أكثر من عصفورين بحجر واحد؛ التخلص من أعدائهم اليساريين الشيوعيين وحلفائهم، الذين كانوا يدفعون سورية باتجاه المعسكر الشرقي[83]، ومن القوميين السوريين الاجتماعيين الذين يميلون باتجاه حلف بغداد، فيقلص البعثيون من مروحة أعدائهم/منافسيهم، ويتفرغون للتعامل مع كتلتي الشيشكلي والدمشقيين. لكن عبد الناصر لم ينس عزل ضباط الأقليات الذين كان لهم دور في محاولتي انقلاب 1956 (العلويون) و1957 (الدروز) بتحريض من حلف بغداد[84]، فاتخذ إجراءات لتحييدهم وترجيح كفة ضباط كتلتي الشيشكلي والدمشقيين[85]، ولم يوفر عبد الناصر غالبية الضباط الذين سلموه سورية، لأنهم يمثلون مصدر خطر على استفراده بالحكم.

لم تكن الوحدة في صالح العلويين على العموم، الذين أصبحوا أضعف سكانيًا، وشكّل حل حزب البعث ضربة أخرى لنفوذهم فيه، من خلال تحجيم دورَي زكي الأرسوزي ووهيب الغانم، فضلًا عن أنّ نقل فلاحين مصريين (مراقبين زراعيين) للعمل في سهل الغاب (وفي الجزيرة أيضًا) أثار المخاوف من توطين هؤلاء في السهل الذي انتقل إليه كثير من سكان الجبال ضعيفة الموارد. في تلك الأثناء، منع التوترُ مع لبنان العمالَ العلويين أيضًا من التوجه إليه للعمل[86].

(80) ربما يكون حسم عبد الناصر لتردده بشأن الوحدة التامة مع سورية مرتبطًا بإدراكه لمدى ما ستشكله هذه الخطوة من أهمية لمصر ودورها الإقليمي، كون سورية بوابتها إلى آسيا العربية، فقد وجهت الوحدة بهذه الطريقة سندًا لعبد الناصر للإجهاز على حلف بغداد، وتفوقًا على الحليف السعودي السابق، بالإضافة إلى تحديه للسياسة الغربية تجاه المنطقة. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 96.

(81) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 95.

(82) المرجع نفسه، ص 101.

(83) كان الشيوعيون وخالد العظم يفضّلون وحدة متدرجة، بخلاف التيارات والأحزاب الأخرى على اختلاف مشاربها. انظر: بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، مذكرات، ص 186.

(84) جاء في مذكرات عبد الكريم زهر الدين أنه وُجد بين أوراق عبد الحكيم عامر، حين أرادوا عزل الفريق جمال فيصل قائد الجيش السوري (الإقليم الشمالي)، اقتراحًا ليحل مكانه العقيد جادو عز الدين، لكن انتماء الأخير إلى الأقلية الدرزية حال دون ذلك. انظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 300. نقلًا عن: عبد الكريم زهر الدين، مذكرات، ص 43.

(85) يلاحظ هنا بعض التناغم مع ما فعله القوتلي بتسريحه لـ 100 ضابط يساري لمصلحة الضباط الدمشقيين والشيشكليين – الباحث.

(86) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 301. نقلًا عن:

Gubser, p. (1979) ‘Minorities in Power: the Alawites of Syria’, in Mc Laurine, edt. (1979) in; The political Role of Minority Groups in the Middle East. New York. pp. 37-41.



في مصر، بتعبير باتريك سيل، كان الضباط السوريون يعيشون حالة من الصدمة مما آلت إليه الحال في زمن الوحدة، واستقال الوزراء البعثيون في الإقليمين قبل نهاية عام 1959، وفقد الضباط البعثيون دورهم بحل الحزب، و»شعر أبناء الريف بأن صعودهم الاجتماعي والسياسي في خطر»[87]. من هنا، فإن تشكيل اللجنة العسكرية[88] (1960) من ضباط بعثيين ينتمون حصرًا إلى أقليات طائفية أول الأمر يمكن اعتباره تمردًا على قيادات البعث التي قبلت بحل الحزب، ونوعًا من إعادة الاعتبار لضباط الأقليات وأبناء الريف على العموم، الذين همشتهم الحكومات السورية في الخمسينيات.

وإن التخبّط الذي وقع فيه زعماء حزب البعث في زمن الوحدة، وتوقيع اثنين منهم على وثيقة الانفصال (البيطار والحوراني، وإن كان الأول قد سحب توقيعه لاحقًا، وبرره الثاني[89])، جاء في صالح اللجنة العسكرية، ورفع من شأنها كمدافعة عن هدف الوحدة «الأسمى» حسب العقيدة البعثية. وبرأي باتريك سيل، فإن السرية التي تشكلت بها اللجنة العسكرية، علاوة على انتماء ضباطها، يجعلها أشبه بـ«المحفل الماسوني»[90].

مرحلة الانفصال (1961 – 1963)

بحلول عام 1961، كان استياء السوريين المتزايد من تحكم المصريين في شؤونهم والنهج الدكتاتوري لعبد الناصر قد وصل إلى أوجه، وما فرَّق السوريين من قبلُ جمَعَهم في هذه اللحظة التاريخية لرفض ما أسفرت عنه الوحدة عمليًا، ومن ذلك ما يتعلق بالجيش، فبادر هذا الأخير، بكتلة ضباطه الدمشقيين بقيادة عبد الكريم النحلاوي، الذين كان عبد الناصر قد دعمهم ووضعهم في مناصب مهمة (نسبيًا)، إلى الاستيلاء على دمشق في 28 أيلول/ سبتمبر، وما تلا ذلك من إجراءات كرست مرحلة الانفصال، فانتهت الموجة العروبية العاطفية في لحظة كما بدأت. تم ذلك أيضًا بدعم من السعودية والأردن، وتعبيرًا عن استياء رجال الأعمال السوريين من إجراءات التأميم المصرية[91].

بعد نجاح انقلاب النحلاوي، وبسبب «المعارضة القوية داخل صفوف الضباط السوريين لمجموعته الدمشقية، تم تعيين ضابط غير دمشقي قائدًا أعلى للقوات المسلحة، فقد وجدوا أن اللواء عبد الكريم زهر الدين الدرزي، وكان ترتيبه الرابع في ذلك الحين، على استعداد لتقلّد هذا المنصب العسكري المهم، وتم استبعاد الثلاثة الآخرين، لأن اثنين منهم كانا مسيحيين، وكان الثالث علويًا ولكن تعوزه المقومات الشخصية المطلوبة»[92].

في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر، دعت هيئة الأركان إلى تشكيل حكومة انتقالية والاستفتاء على دستور

(87) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 104.

(88) تشكلت اللجنة العسكرية في المرحلة الأولى من صلاح جديد ومحمد عمران وحافظ أسد (علويون)؛ وأحمد المير وعبد الكريم الجندي (اسماعيليان)؛ ثم أضيف إليها أعضاء دروز وسنة. وبالنسبة للعلويين الثلاثة، كان محمد عمران أكثرهم ثقافة، وصلاح جديد أكثرهم مكرًا، وحافظ أسد أكثرهم حذرًا. وكان عبد الكريم الجندي شخصًا عاطفيًا وناري الطباع، وكان زميله أحمد المير جنديًا مخلصًا. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 109.

(89) يقول الحوراني إنه اعترض على وصف انقلاب النحلاوي بالثورة المباركة، وخرج من الاجتماع وأعادوه إليه حملًا، فاعتراه الضعف، وأضاف أن ذلك لا يبرر توقيعه على البيان. انظر: أكرم الحوراني، مذكرات، الجزء الرابع، ص 3020.

(90) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 107.

(91) المرجع نفسه، ص 114.

(92) عبد الكريم زهر الدين، مذكراتي عن فترة الانفصال، ص 60، 61. لم يكشف زهر الدين عن هوية الضابط العلوي، وإن كنا نرجح أنه اللواء عزيز عبد الكريم – الباحث.

جديد، واستبقت قيادة الجيش ذلك بثلاثة أيام بالدعوى إلى اجتماع، من أجل وضع ميثاق قومي تلتزم به القيادات السياسية، فكان ذلك تدخلًا للجيش في السياسة مرة أخرى. وفي كل الأحوال، لم ينته عام 1961 حتى كان ثمة رئيس (ناظم القدسي) وحكومة برئاسة معروف الدواليبي وبرلمان برئاسة مأمون الكزبري، وقد أخذت الحكومة على عاتقها «تصحيح أخطاء الوحدة» من خلال تشريعات جديدة للحد من السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها في عهد الوحدة. لكن ثمة تشريعات وقوانين صدرت في زمن الوحدة ومست حياة الملايين، ولا سيما قوانين تنظيم العلاقات الزراعية والإصلاح الزراعي، فكان التفكير بإلغائها «خطيئة كبرى»[93].

وبالنسبة إلى الجيش، كررت حكومة الانفصال، التي هيمن عليها الجيش، الأخطاء السورية السابقة، فهي لم تُعِد كلّ الضباط المسرّحين في زمن الوحدة، ورفضت إعادة الاعتبار لآلاف العسكريين والمدنيين المتضررين من حكم الوحدة، بل زادت عليهم بتسريح 63 ضابطًا بعثيًا، ونقلت معظمهم إلى وظائف مدنية، ومن بينهم أعضاء اللجنة العسكرية الخمسة.

حصل ما سبق، في ظل استمرار قانون الطوارئ وحظر الأحزاب السياسية وقمع الإعلام والحريات العامة والصحف. من جهة ثانية، شن الإعلام المصري حملة هوجاء على سورية، ولم تقابلها حكومات الانفصال بالمثل، لكن ذلك دفع باتجاه تقارب سوري – عراقي تمثل بلقاء الرئيس ناظم القدسي زميله العراقي عبد الكريم قاسم، في مدينة الرطبة الأردنية[94].

وما لبث أن قام النحلاوي بانقلاب جديد في 28 آذار/ مارس 1962، لتقوية قبضته المتراخية على الجيش والحكومة[95]، ولم يلاق تأييدًا يُذكر. ثم تلا هذا الانقلاب انقلاب آخر في حمص من قبل ضباط ناصريين وغيرهم، فأنقذت قيادة الجيش (عبد الكريم زهر الدين) الموقف بدعوتها لاجتماع في حمص ضمّ 41 ضابطًا (بينهم علوي واحد من لواء إسكندرون) كان من نتائجه إبعاد النحلاوي وخمسة من زملائه خارج سورية، لتفادي الأسوأ[96]. لكن الأمور لم تنته عند هذا الحد، وامتد الانقلاب الأخير إلى حلب (عصيان حلب)، وبمشاركة اللجنة العسكرية هذه المرة، وبدور مصري داعم[97].

وفي منتصف عام 1962، أفضت جهود أكرم الحوراني، الذي برز كمدافع عن الديمقراطية، إلى منح الحرية للصحافة وسنّ تشريعات اقتصادية أقل ليبرالية. ولم تُستثنَ المناصب القيادية للجيش من التغيير[98]. لكن الإصلاحات الحقيقية في زمن الانفصال قامت بها حكومة خالد العظم (17 أيلول/ سبتمبر 1962)، آخر حكومة قبل انقلاب 1963، وهي التي ألغت قانون الطوارئ، وأحيت المؤسسات

(93) بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، ص 225.

(94) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 212.

(95) نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 – 1995، ص 56.

(96) في هذا الاجتماع، ومقابل طرد النحلاوي وخمسة من زملائه الدمشقيين، طالب مطيع السمان ممثل القيادة العسكرية بدمشق بطرد ستة من الضباط غير الدمشقيين، بغض النظر عن تورطهم أو عدم تورطهم في انقلاب 28 آذار/ مارس 1962، ما يشير إلى أن الجيش كان منقسمًا بين ضباط دمشقيين وغير دمشقيين. انظر: عبد الكريم زهر الدين، ذكرياتي عن فترة الانفصال، ص 215 – 216.

(97) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 315 – 316، 317 – 319، 325، 332. بتصرف. وكمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 216.

(98) بنتيجة انقلاب 1962 والصراعات داخل الجيش؛ تم تحجيم الضباط الدمشقيين لدرجة بقاء واحد منهم فقط في القيادة العسكرية هو مطيع السمان، بينما عاد ضباط الأقليات بقوة، من خلال قائد الجيش اللواء عبد الكريم زهر الدين (درزي) ورئيس أركان الجيش اللواء نامق محمد كمال (تركماني) واللواء قائد القوى الجوية وديع مقعبري (مسيحي)، وكان ثمة مسيحيان آخران و4 ضباط سنة. كما عاد أبناء الأقليات



الديمقراطية وأجرت انتخابات جديدة، ورفعت من المستوى المعيشي للعمال والفلاحين، وقامت بتوزيع الأراضي على الفلاحين، بما يتجاوز عهد الوحدة وبفترة زمنية أقصر، وكانت بصمات الحوراني واضحة فيها[99]. وعقدت هذه الحكومة كثيرًا من الاتفاقيات التنموية مع مختلف الدول[100]. لقد كانت حكومة العظم محاولة واعدة لإعادة ترتيب البيت السوري، لكنها كانت متأخرة على ما يبدو، لا سيما أن الظروف المحلية والخارجية لم تتغير لتواكب وتحمي إنجازاتها.

ولم يلبث الضباط البعثيون المبعَدون، بدورهم، أن عادوا لتدبير انقلاب عسكري آخر يصلون من خلاله إلى رأس السلطة، وهذا ما عمل عليه الضباط المنضوون في تنظيم اللجنة العسكرية بسريّة تامة. لكن، وبسبب ضعفهم، كان لا بد لهم من أن يتحالفوا مع الناصريين، ولو لأهداف مختلفة، فقد كان الناصريون يريدون استعادة الوحدة بـ «شحمها ولحمها»، في حين أراد البعثيون تحسين شروطها والتفاوض مع عبد الناصر بهذا الشأن.

من جهة ثانية، كان الحكم في مرحلة الانفصال ضعيفًا، والتململ داخل الجيش بيّنًا، ما سهّل على اللجنة العسكرية العمل واستقطاب متعاونين من رتب أعلى يمكنهم الزجّ بقطعات عسكرية أكبر أو تحييدها، ووقع الخيار على الضباط المستقلين والناصريين إلى جانب البعثيين، مع استبعاد مجموعة الضباط الذين قاموا بالانفصال، فتم استقطاب ضباط كبار، مثل راشد قطيني (رئيس المخابرات العسكرية)، ومحمد الصوفي (آمر لواء حمص)، وزياد الحريري (آمر قطاع الجبهة)، لمصالح خاصة بكل منهم[101].

ولم يتأخر بعثيو اللجنة العسكرية وشركاؤهم عن زملائهم العراقيين الذين استولوا على الحكم في العراق (8 شباط / فبراير 1963)، فنفذوا انقلابهم في الثامن من الشهر التالي، لتدخل سورية مرحلة جديدة انحصر فيها الصراع بين أعضاء اللجنة العسكرية أنفسهم، إلى أن قام حافظ أسد، الأكثر حذرًا، كما وصفه باتريك سيل، بآخر انقلاب عسكري سوري عام 1970.

من جهة أخرى، شهدت فترة الخمسينيات وبداية الستينيات بروز نخب ثقافية علوية في مجالات مختلفة، أدبية بشكل خاص، مستقلة أو حزبية، وينتمي معظمها إلى فئات اجتماعية برجوازية صغيرة وحتى شعبية، ووصل بعضها إلى درجة العالمية[102]. وربما يُعزى ذلك إلى عدم وجود أي قيود تحد من الإبداع في ثقافة الطائفة، أو بالأصح عدم وجود مرجعية دينية تتجرأ على التكفير أو يمكن أن تفرض وجهة نظرها بأية حال. وهؤلاء كانوا قمة جبل الجليد من جيل «جائع» إلى المعرفة والعلم، وقد طال انتظاره للخروج إلى عالم المدينة والمدنية.

إلى ميدان السياسة المدنية، من خلال حكومة خالد العظم (تسلم اللواء عزيز عبد الكريم، العلوي، وزارة الداخلية، وكان ثمة وزيران درزيان، منصور الأطرش وعبد الكريم زهر الدين، و4 وزراء مسيحيين، هم رفيق بشور وروبير إلياس وجورج خوري وخليل كلاس). انظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية...، ص 337 - 338.

(99) على الرغم من كل ما كان يقال عن أكرم الحوراني ودوره في الانقلابات، وأعتقد أن في ذلك كثيرًا من التجني، فإن ثمة شخصيتين كان بوسعهما إحداث تغيير ديمقراطي على المستوى العميق في سورية، خالد العظم كليبرالي صناعي، وأكرم الحوراني كداعٍ للإصلاح الزراعي ومهتم بحياة الفلاحين وتطوير الأرياف. وقد تجلت ملامح ذلك من خلال تعاون الرجلين في حكومة العظم بنهاية عهد الانفصال – الباحث.

(100) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 229.

(101) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 123، 124، 125، 118. بتصرف.

(102) على سبيل المثال: محمد الفاضل، أدونيس، سعد الله ونوس، ممدوح عدوان، يوسف المحمود وغيرهم. لكن الأمر بدأ يختلف جذريًا بعد عام 1970 بشكل خاص، فحلّ رؤساء فروع المخابرات وضباط الجيش كنخب علوية في المقدمة، وتراجع حاملو لواء الثقافة من العلويين خصوصًا، والسوريين عمومًا، إلى خلفية المشهد - الباحث.



خاتمة

مهما تكن ملابسات إلحاق محافظة اللاذقية بالدولة السورية بين عامي 1942 و1945، من دون اللامركزية الإدارية والمالية التي نصّت عليها معاهدة 1936، فإن السنوات الأولى بعد الاستقلال لم تحمل ما يمكن أن يُطمئن العلويين، الذين استعادوا مخاوفهم من أن يعود حكام الأغلبية إلى تقليد العثمانيين في محاولة تسنينهم وعدم احترام استقلاليتهم[103]، وهو ما كان لبّ المشكلة في التفاوض والتنازع الذي ساد مرحلة الانتداب، بين النخب العلوية ونخب الداخل السوري.

واحتدم التنافس والصراع بين مؤسسة الجيش وبين المؤسسات المدنية بعد الاستقلال، وكانت الكفة تميل إلى هذا الطرف أو ذاك. وربّما يعود الشرخ بين النخب العسكرية والنخب المدنية إلى ظروف نشأة الجيش الوطني من القوات الخاصة للشرق، في فترة الانتداب، أي من خارج سياق تطور المؤسسة السياسية، فكان كل طرف يحاول أن يسيطر على الطرف الآخر، ووصل الأمر إلى درجة حرجة بعد هزيمة حرب 1948.

وزاد تتالي الانقلابات العسكرية بين عامي 1949 و1954 الحياة السياسية إرباكًا، وعطّلها تمامًا أحيانًا. ومع أن انتخابات 1954 كانت نقلة نوعية، من حيث نزاهتها وإبعاد التأثيرات الحزبية عنها، فإن السنوات الأربع التي تلتها حفلت بالصراع بين المؤسستين العسكرية والسياسية من جديد، وصولًا إلى ازدواج السلطة قبيل سفر وفد القيادة العسكرية إلى القاهرة والاتفاق على الوحدة الاندماجية مع مصر، بعد أن عاد عبد الناصر عن تحفظاته بشأن قبول هذا النمط الوحدوي.

ولم تفعل مرحلة الوحدة إلا تأجيل الصراع، ليعود بحدة أكبر بعد الانفصال، وسط ارتباك العسكريين والسياسيين في تعاملهم مع بعض أو داخل كل طرف، فبدا أنّ خضوع المؤسسة العسكرية للحكم المدني، كما يُفترض، شبه مستحيل. وبما أن الهرب إلى الوحدة مع مصر أو غيرها صار صعبًا، فضلًا عن تأثيرات الحرب الباردة والأحلاف الإقليمية ذات الصلة، فقد تلبّدت الأجواء من جديد، وأصبحت جاهزة لمغامرين جدد كانوا قد حضروا أنفسهم عبر تنظيم اللجنة العسكرية السري هذه المرة.

حتى مرحلة الوحدة، لم تكن مشاركة الجيل الأول من الضباط العلويين (مثل محمد ناصر ومحمد معروف وغسان الجديد وعزيز عبد الكريم وغيرهم)، في الحياة العسكرية والانقلابات، ذاتَ طبيعة طائفية، بل ضمن تنافس مجموعات عسكرية من جهة، أو من خلال انتماءات حزبية تركزت في حزبين لهما سمات علمانية، هما الحزب القومي السوري الاجتماعي وحزب البعث. وقد تعرض معظم ضباط هذا الجيل مع غيرهم من ضباط الأقليات للتسريح في عهد الشيشكلي، ولم تتم إعادتهم جميعهم إلى الجيش بعد زوال عهده (محمد معروف على سبيل المثال)، ثم تلقى هؤلاء ضربة ثانية بعد محاولة انقلاب 1956 (معروف وجديد)، وقضى اثنان منهم اغتيالًا: غسان جديد من قبل عملاء لعبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية – المخابرات العسكرية؛ ومحمد ناصر الذي اتُهم مقربون من الشيشكلي (إبراهيم الحسيني) باغتياله.

(103) محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، ص 344.

استنتاجات

ربما يكون الجيل الثاني من الضباط العلويين، وضباط الأقليات عمومًا، قد لجؤوا إلى أسلوب جديد من خلال تشكيل اللجنة العسكرية عام 1960، بعد تعثر الحامل الحزبي البعثي في ضمان صعود هؤلاء الضباط، بسبب الخلاف بين الزعامات (عفلق والبيطار وحوراني)، حول حلّ الحزب في زمن الوحدة، مستندين هذه المرة إلى رابطة الأقليات الدينية كملاذ أكثر أمنًا[104]، ذلك أنّ نواة اللجنة العسكرية (الإسماعيلية - العلوية) كانت أكثر ضيقًا، ليتم قبولها بسهولة ضمن ميزان القوى السوري، ولو بعد تطعيمها لاحقًا بعناصر درزية وسنّية، فكانت السرية (التقية) ضرورية في مرحلتها الأولى، أي حتى انقلاب 1963 على الأقل.

يبدو أن تسريح ضبّاطٍ من رتب عليا في الجيش السوري، في زمن الوحدة والانفصال، وتشتيت مجموعاتهم، قد ترك فراغًا في الجيش السوري مما شجّع مجموعة صغيرة من ضباط الرتب الصغيرة المنتمين الى حزب البعث، على تشكيل نواة اللجنة العسكرية، اقتداءً بتجربة عبد الناصر نفسها كمجموعة صغيرة استولت على الحكم في مصر في تموز 1952، وشجّعها على القيام بمغامرة مشابهة في سورية، بالمشاركة مع ضباط آخرين من انتماءات أخرى، والتي كان احتمال نجاحها في الوصول إلى قمة هرم السلطة، ضربًا من المجازفة المحفوفة بالمخاطر. ولكنها نجحت في الثامن من آذار 1963.

(104) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية،...، ص 302.

المراجع

المراجع العربية

1. أبو ديب، كمال. تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط 2، بيروت، دار النهار للنشر، 2012.
2. أبو ديب، كمال. أمراء الحرب وتجار الهيكل، بيروت، دار النهار، 2007.
3. الحوراني، أكرم. مذكرات، مكتبة مدبولي، الأجزاء (1، 2، 3، 4)، القاهرة، 2000.
4. الدواليبي، معروف. مذكرات، إعداد د عبد القدوس أبو صالح، تحرير د محمد علي الهاشمي، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2005.
5. السياف، أحمد نهاد. شعاع قبل الفجر، مذكرات، تقديم وتحقيق محمد جمال باروت، إصدار خاص، 2005.
6. الشهبندر، عبد الرحمن. مذكرات، ط 1، بيروت، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1967.
7. العظم، خالد. مذكرات، الأجزاء (1، 2، 3)، طبعة 3، الدار المتحدة للنشر، 1973.
8. بطاطو، حنا. فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
9. زهر الدين، عبد الكريم. مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول 1961 و 8 آذار 1963، بيروت، 1968.
10. زين العابدين، بشير. الجيش والسياسة في سورية 1918 – 2000 دراسة نقدية، لندن، دار الجابية، 2008.
11. سيل، باتريك. الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ط 10، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007.
12. عثمان، هاشم. تاريخ العلويين، وقائع وأحداث، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بلا تاريخ.
13. فان دام، نيقولاوس. الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 – 1995، القاهرة، مكتبة مدبولي، نسخة الكترونية، 2006.

14. منصور، فضل الله. أعاصير دمشق، مذكرات عن خفايا الانقلابات السورية الأربعة، بلا معلومات عن النشر.

15. هواش، محمد. عن العلويين ودولتهم المستقلة، ط1، الدار البيضاء، الشركة الجديدة للمطابع المستقلة، 1997.

المصادر الأجنبية:

1. Bounacklie N.E. (1993), 'Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment 1916-1946', in the International Journal of Middle East Studies, 25, (1993).

2. Drysdale, A. (1982) 'The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of the Geographic and Ethnic Periphery', in Kolwicz R.and Korbonski A. editors (1982), Soldiers Peasants and Bureaucrats, London.

3. Gubser, p. (1979) 'Minorities in Power: the Alawites of Syria', in Mc Laurine, edt. (1979) in; The political Role of Minority Groups in the Middle East. New York.

4. NARA. G. 59: Department of State, Office of Intelligence Research, Intelligence Report no. 7282. 'Political Trends in Syria', Prepared by Division of Research for Near East, South Asia and Africa, July 2, 1956.

5. Rathmell, A. (1995) Secret War in the Middle East: the Covert Struggle for Syria 1949-1961. Tauris Academic studies, London and New York.

أبحاث سياسية



أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية



أبحاث قانونية

ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon ArŞtırmalar Merkezi

Doha, Qatar: Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey: Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org